تقويم الربا (١)

محمود عارف وهبة

بعد استعراض وضع الربا داخل المراحل المتعاقبة للفكر الاقتصادى ، وبيان موقف الشريعة الاسلامية منه ، يأتى الباحث الى مهمة تقويم الربا •

ومن المعلوم أن للربا آثاره فى كافة نواحى الحياة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وخلقيا • على أنه يكون منطقيا أن يقتصر الباحث ، على التقويم الاقتصادى للربا • أى دراسة الآثار الاقتصادية للربا •

ويرى الباحث أن التقويم الاقتصادى الأمثل للربا ينبغى أن يستخدم منهجين ، هما :

– منهج التحليل الساكن (الاستاتيكى) ، حيث ينصب البحث على دراسة الآثار الاقتصادية للربا ، مع افتراض ثبات الوضع الراهن للبنيان الاقتصادى • وهنا تنصرف الدراسة الى بيان آثار الربا على مختلف أنواع القروض •

– منهج التحليل الحركى (الديناميكى) ، حيث ينصب البحث

---

(١) يستخدم الباحث كلمة « تقويم » بالمعنى الذى يقصده العامة عند استعمالهم لكلمة « تقييم » ، حيث أن الكلمة الاخيرة حوشية ، لا وجود لها فى العربية السليمة •

على دراسة آثار الربا على معدل النمو الاقتصادى .

وفى ظل الاقتصادات المعاصرة ، تنقسم دول العالم الى دول متقدمة ، وأخرى آخذة فى النمو ، ومن ثم يتجه الباحث الى دراسة آثار الربا على التقدم والنمو الاقتصاديين فى كلتا الطائفتين من الدول .

على أن هناك كلمة لابد لها أن تتصدر أية مناقشة يراد بها تقويم الربا .

فالكارثة التى تمت فى العصر الحديث هى أن المرابين ، الذين كانوا يتمثلون فى الماضي فى صورة أشخاص الصيارفة والبيوتات المالية ، كما يتمثلون ، فى الحاضر ، فى صورة مؤسسي المصارف العصرية ، قد استطاعوا ، بسبب تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ العملى بداخل المجتمعات فى أيديهم ، وبسبب ما لديهم من سلطات هائلة داخل أجهزة الحكم القومية والعالمية ، وبما يملكون من وسائل التوجيه والاعلان فى داخل الدول سواء فى ذلك الصحف والكتب والجامعات والأساتذة ومحطات الارسال ودور السينما وغيرها ، أن ينشئوا اقتناعا عاما بين كافة البشر ، مؤداه أن الربا هو النظام الطبيعى المعقول . وبذلك تكونت لدى الأفراد ، فى كل المجتمعات ، عقلية عامة خاضعة لهذا الايحاء الخبيث ، حيث تسلم بأن الربا هو المحرك الصحيح ، الذى لا محرك غيره للنمو الاقتصادى . وأنه بفضل الربا كان هذا التقدم الحضارى الذى حققته دول الغرب وأن الذين يريدون ابطال التعامل الربوى انما هم جماعة من الحالمين الخياليين غير العمليين ، حيث يعتمدون فى نظريتهم هذه على مجرد مبادىء أخلاقية وآراء مثالية لا سند لها من الواقع . وهى كفيلة ، لو طبقت ، بافساد النظام الاقتصادى كله .

وأصبحت العادة المألوفة أن يتعرض الذين ينقدون النظام الربوى للسخرية والاستخفاف من جانب الأفراد الذين هم ، فى حقيقة الأمر ، ضحايا لهذا النظام ذاته .

كذلك فان البحث فى تقويم الربا ، انما يعتبر ، عند علماء الغرب ، اعتبارا من القرن التاسع عشر ، والى الآن ، ترفا تاريخيا ، أو رفاهية

فكرية ، أو بقية من التعصب الأعمى (١) ٠

الحق أنه ينبغى أن يكون واضحا أن سيادة مثل هذا الاتجاه ، والاعتقاد فيه بصورة تامة ، هو مما يزيد مهمة الباحث ، المقوم للربا ، تعقيدا على تعقيد ، وصعوبة فوق صعوبة ٠

المبحث الأول
تقويم الربا اقتصاديا باستخدام منهج التحليل الساكن
(آثار الربا على القروض)

يحدث غالب الربا فى المجتمع المعاصر بمناسبة عقود الاقراض ٠ والقروض على أنواع ، فمنها ما يأخذه المحتاجون لمواجهة حاجاتهم الاستهلاكية ، ومنها ما يحصل عليه رجال الاعمال ، لتوظيفه فى المشروعات الاقتصادية ٠ وأخيرا تأتى القروض العامة ، وهى فى جانبها الاختيارى دون الاجبارى ، ذلك أن الجانب الأول هو المتصل بالربا ، تنقسم بدورها الى قروض محلية تحصل عليها الحكومات من الأفراد المقيمين بأقليم الدولة ، وقروض أجنبية ، تحصل عليها الحكومات من الأفراد والهيئات والحكومات فى الخارج ٠

(١) القروض الاستهلاكية
(قروض ذوى الحاجات)

وهى الميدان الاصيل للربا ٠ حيث تعتبر هذه القروض أساس مهنة المرابى (Money Lending Business) ٠ والمرابا‌ة فى هذه القروض آفة عالمية لم تسلم من شرها أية دولة فى العالم كله ، حيث لم تهتم للآن ، غالبية الحكومات بتهيئة الظروف التى ينال فيها الفقراء والمحتاجون القروض بسهولة عند الشدائد والطوارىء ٠ فى الوقت الذى تقوم فيه المصارف التجارية بالاقراض تحت شروط صعبة ، واجراءات ومتطلبات معقدة ، فتكون النتيجة أن يلجأ المحتاجون الى المرابين بدافع

---

(١) عيسى عبده (د٠) : وضع الربا فى البناء الاقتصادى ٠ دار البحوث العلمية ٠ الكويت ١٩٧٣ ٠ ص ٦٥ ٠

الضرورة . وكل من وقع فى شرك المرابى مرة لا يكاد يفلت منه طوال حياته ، بل لا يزال الأبناء والأحفاد يتوارثون عنه هذا العبء ، ولا يتخلصون منه حتى بعد ما يؤدون عليه من الربا ما هو اكثر من رأس المال بمرات عديدة .

وسعر الربا الرسمى المشروع والمقرر فى بريطانيا للقرض الربوى ٤٨ ٪ سنويا . حيث يجوز للدائن أن يتقاضاه المدين بالمحاكمة . وأما السعر العملى الذى يجرى به التعامل الربوى فعلا فى السوق فانه يتراوح بين ٢٥٠ ٪ - ٤٠٠ ٪ سنويا . بل لقد تمت بعض المعاملات الربوية بسعر ١٢٠٠ ٪ الى ١٣٠٠ ٪ سنويا (١) . كما أن سعر الربا الرسمى المسموح به للمرابى فى الولايات المتحدة الامريكية يتراوح بين ٣٠ ٪ - ٦٠ ٪ سنويا ، ولكن المعاملات الربوية الفعلية انما تتم بأسعار أكبر من هذا بكثير . حيث تتراوح الأسعار الفعلية للقروض الربوية بين ١٠٠ ٪ - ٢٦٠ ٪ سنويا . بل قد يرتفع هذا السعر أحيانا الى ٤٨٠ ٪ سنويا . وفى الهند ، السعر الرسمى للاقراض الربوى هو كمثيله فى بريطانيا ٤٨ ٪ ، ولكن المعاملات الربوية الفعلية تتم عملا بسعر ربوى مقداره ٧٥ ٪ على الأقل ، ويرتفع الى ١٥٠ ٪ سنويا ، بل تتم بعض المعاملات الربوية فعلا بسعر يتراوح بين ٣٠٠ ٪ - ٣٥٠ ٪ فى بعض الأحيان (٢) .

ومضار هذا النوع من الاقراض الربوى واضحة جلية . ذلك أن المرابى انما يستولى على الشطر الاكبر من كسب ذوى الحاجة منخفضي الدخل ، وهم غالبا من العمال ، حتى أنهم لا يجدون بعد ذلك من النقود مايقيمون به أودهم هم وذويهم ، بعد أن يكونوا قد أنفقوا بياض نهارهم ووصلوه بسواد ليلهم فى بذل عرق الجبين من أجل تحصيل الرزق الذى ينهبه المرابى بواسطة كسله وقعوده عن العمل . ويترتب على ذلك أن تصير أخلاق هؤلاء المساكين الى الفساد ، وينحرفون الى ارتكاب الجرائم واقتراف الآثام ، كما ينحط مستوى معيشتهم ومستوى تعليم وتربية

---

(١) English Money Lenders Act. London. 1927. Article 10.

(٢) كل الارقام الواردة فى السياق ماخوذة عن :
Anwar Iqbal Qureshi : Islam and the Rate of Interest.
Ashraf, Lahore. 1961. ch.5, p. 199 — 216 .

أبنائهم ، وبذلك تنتشر مخاطر الأحقاد الطبقية . كما يصاب العمال بسوء التغذية بما يترتب على ذلك من انخفاض انتاجيتهم ، وبذلك يلحق الضرر بالانتاج القومى ، وحيث يعجز العمال عن تعليم أبنائهم بسبب انخفاض دخولهم واستيلاء المرابين على معظمها فان هذا يؤدى الى انتشار الجهل بكل اضراره الاجتماعية والاقتصادية المعروفة .

وبدلا من أن تبذل المجتمعات الانسانية المستحضرة الجهود من اجل مكافحة هؤلاء المرابين الذين يلحقون بالصالح العام أفدح الأضرار، وجدنا ، على العكس من ذلك ، نظم البوليس والقضاء فى الجماعات الراقية لا تنال الا المساكين من المدينين ، حيث تعتصر المحاكم ، باسم العدالة ، من دمائهم ما يكون المرابى ، مصاص الدماء ، قد عجز عن أن يعتصره بنفسه .

كذلك فمن أضرار هذا النوع من القروض الربوية ، أن المرابى يسلب آخر ما يبقى عند الطبقات الفقيرة من القوة الشرائية ، بما يعنيه ذلك من انخفاض الطلب الكلى الفعال ، وخلق أزمات قصور الاستهلاك ، وما ينجم عنها من توقف عجلات الانتاج وشيوع البطالة ، بما يعرقل النمو الاقتصادى المتواصل للمجتمع .

(٢) القروض الانتاجية

وهى القروض التى يعقدها الصناع والزراع والتجار لاستخدامها فى تمويل نشاطهم الاقتصادى ، بسبب قصور مواردهم الذاتية عن توفير المبالغ الكافية للاستثمار المرغوب فيه .

ومضار هذه القروض الربوية بينة :

فاولا : معلوم أنه مما تقتضيه مصلحة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وتجارة وصناعة ، أن يكون المشتركون فيها لهم رغبات وأهداف ومصالح متآلفة متحدة ، تتجه الى ترقية هذه الانشطة وتقدمها . ولا يتحقق ذلك الا باشتراك جميع أطراف النشاط الواحد فى اقتسام عائد هذا النشاط من الربح أو الخسارة ، حتى يعمل الكل كفريق واحد فى جلب الربح وتجنب الخسارة . ولكن النظام الربوى يتيح لأصحاب

الأموال أن يستغلوا ثرواتهم فى هذه الأنشطة الاقتصـــادية لا كشركاء فى الربح والخسارة ، وانما من حيث هم دائنون لهذه الأنشطة ، حيث يحصلون على الربا على قروضهم دوريا ، وبصفة منتظمة ، وبصورة ثابتة مضمونة ويقينية • ومن ثم فان المرابى لا يهمه فى كثير أو قليل هل ربح المشروع المدين أو خسر ، ولا يهمه كذلك ترقية مستوى الانتاجية فى المشروع أو تحسين أدائه ، طالما أن رباه يقينى وأصل قرضه مضمون وهو لا يحرك ساكنا الا اذا شعر بأن المشروع انمـــا اقترب من حــد الافلاس • فلا نراه يسعى لانقـاذ المشروع وتشـــجيعه على الصـــمود والاستمرار ، بل عكس ذلك نراه ! ، اذ يسعى المرابى لاسترداد ماله من الفتات الباقى لصاحب المشروع المنكوب • وهذا الاسلوب الخاطىء لتثمير الأموال بواسطة الاقراض الربوى قد أقام العلاقة بين رأس المال والأنشطة الاقتصادية الحقيقية المنتجة للثروة على أساس العداوة والبغضاء والتناحر بما يلحق بالغ الضرر بالرقى الاقتصادى للجماعة ، ويؤدى الى تخلف الأنشطة الاقتصادية بها •

ثانيا : والضرر الثانى انما يتمثل فى أن هـــذه القروض الربوية هى السبب فى حدوث التقلبات الدورية (الدورات الاقتصادية) • ذلك أن قيام النشاط الاقتصادى على الاساس الربوى ، قد جعـل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين أرباب الأعمال علاقة مقامرة ومشاكسة مستمرة • اذ أن المرابى ، وهو يجتهد فى الحصول على أكبر فائدة ، يمسك المـال حتى ينخفض عرض القروض ، وتشتد حاجة الأنشطة الاقتصادية اليها ، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة ، ويستمر فى الارتفاع حتى يجد أرباب الأعمال أنه لا نفع لهم من استخدام هذا المال ، لأنه لا يعود عليهم بما يوفون منه فوائده الربوية ، فضلا عن أن يتبقى لهم من الكسب شيئا مذكورا • وعندئذ ينكمش حجم النشاط الاقتصادى ، وتتوقف بعض المؤسســـات الاقتصادية بينما تخفض المؤسسات المستمرة حجم انتاجها ، وتتعطـل بذلك أعداد ضخمة من العمال ، ومن ثم تنخفض القوة الشرائية للسكان وعندما يصل الأمر الى هذا السوء ، ويجـــد المرابون أن الطلب على الاقتراض قد نقص أو توقف ، فانهم يعودون الى خفض سعر الفائدة اضطرارا ، فيندفع المستثمرون فى الاقتراض ، وتتسع دائرة النشــاط الاقتصادى ويزداد عرض السلع فى الأسواق ، وتعود دورة الحياة الى الرخاء • وهكذا دواليك • الظاهر من هذا أن النظام الربوى قد جعـل

سعر الفائدة يرتفع مرة ، وينخفض مرة أخرى على نحو ما يحدث فى القمار أو الميسر ·

ثالثا : والضرر الثالث ينصرف الى أن كل أفراد الجماعة انما يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين ، ذلك أن أرباب الأعمال لا يدفعون فائدة الأموال التى يقترضونها بالربا الا من جيوب المستهلكين · فهم ينقلون عبء الربا الى المستهلك عن طريق رفع أثمان السلع الاستهلاكية (١) ، فيتوزع عبء الربا على كل أفراد الجماعة ليحصل عليه المرابون فى النهاية ، كثمن لتقاعسهم ·

رابعا : والضرر الرابع للقروض الربوية الانتاجية يتمثل فى أنها لا تتجه الى الأعمال بحسب منفعتها الاقتصادية الحقيقية بالنسبة للجماعة بأسرها ، وانما تسلك طريقها الى أكثر أوجه الاستثمار جلبا للربح ، ولو على حساب مصلحة الجماعة ذاتها · وهذا الواقع هو المسئول عن استثمار المال فى الأفلام المبتذلة وعلب الليل ، وسائر المهن التى تحقق الربح الوفير الرخيص عن طريق تحطيم أخلاق البشرية باستثارة أحط الغرائز وأقذر الميول ·

خامسا : والضرر الخامس يتمثل فى أن أصحاب الأموال من المرابين يرفضون أن يقرضوا أرباب الأعمال لأجل طويل ، لانهم ، من ناحية ، لا يريدون أن تخلو أيديهم أبدا من قدر كبير من الأموال ليستغلوه فى المضاربة · كلما سنحت الفرصة · ثم انهم ، من ناحية أخرى ، يعلمون أنه اذا ارتفع سعر الربا فى السوق ، فيما بعد ، فانهم سيخسرون لما يكونون قد أقرضوا من أموالهم لأجل طويل من قبل · وخلاصة هذا كله أن يرغم أرباب الأعمال على سلوك طريق ضيق النظر ، بسبب أن الأموال المقرضة لهم ذات طبيعة قصيرة الأجل · وبناء عليه · فانهم يكتفون بالقيام بأعمال مؤقته ومحدودة النطاق وسريعة الربح ، بدلا من أن يصرفوا جهودهم نحو الأعمال المفيدة للمصلحة العامة والتى تتطلب استثمارات عظيمة لآجال طويلة ·

---

(١) من المعروف ، فى مبادىء النظرية الاقتصادية ، أن مقدرة أرباب الأعمال على نقل عبء القروض الى المستهلكين ، انما تتوقف على مرونة الطلب على السلع التى تساهم هذه القروض الربوية فى انتاجها ·

سادسا : والضرر السادس للربا فى مجال القروض الانتاجية انما يظهر بصدد القروض الانتاجية الطويلة الأجل . ذلك أن هذه القروض انما تمنح لآجال طويلة ، قد تمتد الى عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنة ، وهى تتم عادة بسعر الربا الجارى عند عقد القرض . وبما أن طرفى العقد لا يستطيعان التنبؤ مقدما بما سيكون عليه الربح الناجم عن استثمار هذا القرض طول أجله ، بما أنه ليس هناك ما يضمن أن هذا الربح سوف يكون ثابتا طول مدة استخدام القرض ، يترتب على هذا أنه اذا انخفض ربح المشروع المستثمر للقرض ، فى فترة من الفترات ، عن المعدل المتوقع بسبب انخفاض أثمان المنتجات أو قلة تصريفهما مثلا ، فانه يتعين على هذا المشروع أن يسلك احدى سبيلين : اما الافلاس أو التوقف واما أن يلجأ الى حيل غير مشروعه لجلب مزيد من الأرباح ، وهو ما يضر بالمصلحة القومية للجماعة .

(٣) القروض الحكومية الداخلية

وهى ، كما تقدم ، تنقسم الى قروض ذات أغراض مثمرة ، وهى القروض التى تستخدمها الحكومة للقيام بالمشروعات المثمرة ، كالسكك الحديدية وشق الترع ورصف الطرق وكهربة الريف والعناية بالصحة العامة ... وقروض ذات أغراض غير مثمرة ، حيث يستخدم القرض للانفاق الاستهلاكى للحكومة ، بسبب اتساع فرص الضياع الاقتصادى فى الانفاق العام لسوء الادارة الحكومية .

أ ـ القروض العامة الاستهلاكية

وهى القروض التى تعقدها الحكومات مع المقيمين فى اقليم الدولة بهدف مقابلة احتياجات الانفاق العام الجارى . ومضار الربا بالنسبة لهذا النوع من القروض هى نفس المضار التى وردت فيما تقدم متعلقة بالقروض الاستهلاكية لذوى الحاجات بل وزيادة . فمؤدى هذه القروض أن ثمة رجلا قد كفله المجتمع ورعاه حتى أصبح قادرا على الكسب ، ثم دافع عنه وحماه بواسطة البوليس والقضاء ، وقدمت له السلطات المدنية والسياسية جميع الخدمات التى تيسر له أن يكسب معاشه وهو آمن وادع ، فتنكر الرجل للجميل ، وقابل النعمة بالجحود ، والجميل

بالنكران ، وأبى الا أن يقرض مجتمعه بالربا • وما أبشع هذا الموقف عندما تتعرض البلاد للحرب ، حيث يقدم كافة أفراد المجتمع على بذل دمائهم والتضحية بأرواحهم ، فداء لوطنهم ، الا هذا المرابى ، فانه يرفض أن يقدم ماله الا بالربا • وبذل المال هو أقل ما يجب فعله فى هذه الظروف •

ومؤدى الربا على هذه القروض أن رعايا الدولة هم الذين يتحملون بذله للمرابى • ذلك أن الحكومات انما تضطر الى زيادة عبء الضرائب المختلفة ، لتسدد منها القروض العامة ورباها ، وبذلك يشترك كل فرد فى دفع هذه الجزية للمرابين فى نهاية المطاف •

ب ـ القروض العامة الانتاجية

وتعقد هذه القروض حيث تستخدم الحكومات حصيلة القرض المحلى فى انشاء المشروعات العامة الانتاجية رعاية للصالح القومى •

ومثالب الربا فى هذه القروض هى نفسها البادية فى غيرها من القروض • وأكثر منها ، ذلك أن هذه القروض انما تكون فى الغالب لآجال طويلة ، ولما كانت الحكومات ، عند عقد هذه القروض ، لا تكون على علم بما سيطرأ على أحوال البلاد الداخلية والشئون الدولية الخارجية من التطورات والأحداث ، فان سداد هذه القروض يجعل الحكومة المدينة بها فى وضع حرج اذ يعرضها للأزمات المالية ، وهو ما يثقل كاهل الميزانية الحكومية ، ويبدد حصيلة الضرائب لصالح حفنة قليلة من المرابين المتبطلين •

ثم أن الحكومة ، وهى تقترض بالربا لاقامة المشروعات العامة ، انما تضع فى اعتبارها ألا تنفق حصيلة هذه القروض فى انشاء مشروعات تعود عليها بربح دون مستوى الفوائد الربوية التى يتعين دفعها لأصحاب القروض (١) • ومن ثم فاستصلاح الأراضي القاحلة ، وبناء المدن ورصف الطرق وانشاء الكبارى وشق الترع ومد شبكات الكهرباء وأنابيب المياه العذبة

---

(١) Richard W. Lindholm (Advisory Editor) : public Finance . A Collective writing group of public finance proffessors (the committee of pulio finance.) pitman. Newyork. 1959. p. 552 — 554 .

واقامة المستشفيات العامة ... وكلها مشروعات ذات نفع اجتماعى بارز ، لا تستطيع الحكومة أن تتصدى للقيام بها باستعمال أسلوب الاقتراض الربوى ، طالما كانت هذه المشروعات قليلة أو منعدمة العائد ، بما لا يكفى لتغطية أعباء القرض الربوى وفوائده .

ولا يخفى أنه حيث تقترض الحكومة بالربا لاقامة المشروعات العامة ، فان عامة أهالى البلاد هم الذين يتحملون عبء القرض ورباه ، وذلك بالتجاء الحكومة لزيادة عبء الاستقطاع الضريبى على كاهل الشعب لصالح مجموعة قليلة من المرابين . وينتهى هذا النظام الى تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ الفعلى فى المجتمع فى أيدى هذه القلة التى تداين الناس أفرادا كما تداين الحكومة كذلك .

ويضرب الباحث لذلك مثالا بحالة ما اذا قررت الحكومة اقامة مشروع كبير للرى ، وتمويله بالاقتراض الداخلى ربويا . لا شك أن الحكومة عند سداد أقساط أصل القرض الربوى وفوائده ، سوف تلقى بهذا العبء على الفلاحين الذين ينتفعون بهذا المشروع . على أن الأمر لن يقف عند هذا الحد . ذلك أن الفلاحين لن يتركوا عبء هذا الربا يقع على كواهلهم بل سوف يتخلصون منه بالقائه على أكتاف عامة أفراد الشعب المستهلكين للحاصلات الزراعية التى تنتجها أراضيهم . عن طريق رفع أثمان بيع هذه الحاصلات . ويتمكن الفلاحون من ذلك بسبب انخفاض مرونة الطلب على السلع الغذائية عموما (١) . وتنتهى الصورة فى جملتها الى أن تجرى الثروة فى الاقتصاد القومى من الفقراء الى الاغنياء ، مع أن الذى يقتضيه صالح الجماعة هو أن يكون جريان الثروة من الأغنياء الى الفقراء .

(٤) القروض الأجنبية

وهذه القروض تلجأ اليها الحكومات عامة فى الظروف الاستثنائية التى تجتاح بلادها كما فى أحوال الأزمات الاقتصادية ، وفى أعقاب الحروب الطاحنة ، حيث تعجز موارد البلاد الذاتية عن مواجهة هذه الظروف ، فتتجه الحكومات الى الاقتراض من الخارج ، طمعا فى التغلب على ظروف الأزمة أو ازالة ما ترتب على الحرب من تدمير

(١) Ibid. p. 572 — 580 .

وخراب ، بمعدل أسرع مما لو استكفت بمواردها الذاتية فى هذا المجال .

وتتخذ القروض الأجنبية أشكال انسياب رؤوس الأموال الخاصة فى صورة الاستثمار المباشر وغير المباشر ثم المعاملات الثنائية الحكومية ، وأخيرا قروض المنظمات الدولية .

وتتم القروض الأجنبية عموما بسعر ربوى يتراوح بين ٦ ٪ و ١٠ ٪ (٢) .

وهذا النوع من القروض الربوية يحمل فى ذاته جميع مفاسد ومضار الربا فى كافة أنواع القروض . بل أن القروض الربوية الدولية هى أشد خطرا وأكثر ضررا على الانسانية قاطبة ، حيث لا يخفى ما يترتب على شيوع المعاملات الربوية فى العلاقات الدولية من انتشار روح العداوة والبغضاء والمرارة بين شعوب العالم ، بما يهيىء السبيل لنشوب الحروب الطاحنة .

وأمامنا ، بهذا الصدد ، التجارب الدولية المستخلصة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فهى وحدها كافية . فى أعقاب الحرب طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة ، أثناء المباحثات التى تضمنها مؤتمر « بريتون ـ وودز » ، أن تقرضها قرضا طويل الأجل ، بدون فوائد لاستعماله فى بناء ما دمرته الحرب ، واستعادة بناء الجهاز الانتاجى الانجليزى الذى تدمر معظمه فى غمار الحرب . ولكن الولايات المتحدة ما رضيت بذلك ، وأبت أن تقرض حليفتها الا بالربا . واضطرت بريطانيا بدافع من المشكلات الطاحنة المتخلفة عن الحرب أن ترضيكرها بأداء الربا . ولكن الموقف الأمريكى قد ترك كثيرا من الغضب والسخط فى نفوس الانجليز تجاه الأمريكان .

فهذا هو اللورد « كينز » وهو الممثل للجانب الانجليزى فى مؤتمر « بريتون ـ وودز » يخطب فى « مجلس الشيوخ » البريطانى ، بعد

---

(٢) United Nations : World Economic Survey 1966. New York. 1967. p. 38 .

عودته من أمريكا ، قائلا « لا أستطيع أن أنسي ، أبد الدهر ، ذلك الحزن الشديد والألم المرير الذى لحق بى من معاملة الولايات المتحدة ايانا فى هذه الاتفاقية . فانها أبت أن تقرضنا شيئا الا بالربا » .

وكان مما قاله مستر « تشرشل » وهو ممن لا يخفى حبهم لأمريكا وميلهم اليها ، « أنى لأتوجس خلال هذا السلوك العجيب المبنى على الأثرة وحب المال ، والذى عاملتنا به الولايات المتحـدة ، ضروبا من الاخطار والحق أن هذه الاتفاقية قد تركت أثرا سيئا جدا فيما بيننا وبين أمريكا من العلاقة » .

وقال الدكتور « دالتون » وزير المالية فى ذلك الوقت ، وهـــو يعرض هذه الاتفاقية على البرلمان الانجليزى لنيل مصادقته عليهـــا ، « ان هذا العبء الثقيل ، الذى نخرج من الحرب وهو على ظهورنا ، يعد جائزة عجيبة جدا ، نلناها جزاء ما عانينا فى الحرب من الشدائد والمشاق والتضحيات لأجل الغاية المشتركة . وندع للمؤرخين فى المستقبل أن يروا رأيهم فى هذه الجائزة الفذة فى نوعها . لقد التمسنا من أمريكا أن تقرضنا قرضا حسنا ولكنها قالت لنا جوابا على هذا : ما هذه بسياسة عملية »(١) .

المبحث الثـانى

تقويم الربا اقتصاديا باستخدام منهج التحليل الحركى

(آثار الربا على النمو الاقتصادى)

المطلب الاول

آثار الربا على النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة

يقصد بالبلاد المتقدمة اقتصاديا ، مجموعة الدول التى يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى وهى بلاد انتهت من مشكلات بناء الجهاز الانتاجى بها ، خلال القرنين الماضيين وانما بقيت أمامها

---

(١) كل الأقوال المنصوص عليها هنا ماخوذة عن :
أبو الأعلى المودودى : الربا - دار الفكر . بيروت ، ١٩٦١ ص ٤٣ ــ ٤٤ .

فقط مشكلات تشغيل الجهاز الانتاجى بكل منها ، وهو جهاز ضخم ومعقد وذو كفاية وانتاجية عالية ·

ولا شك أن مشكلات تشغيل الجهاز الانتاجى تزداد تعقيدا بتقدم الفن الانتاجى ولعدة أسباب مترابطة (١) ·

أولها : أن تقدم الفن الانتاجى يعنى توسيع الطاقة الانتاجية للجهاز الانتاجى ، وهو ما يعقد مشكلة تصريف الانتاج الناجم عن التشغيل الكامل لهذا الجهاز · فكلما ارتقى الاقتصاد القومى ، وتقدم الفن الانتاجى ، اتسعت الفجوة بين « الانتاج الممكن » و « الانتاج الحالى »· أى اتسعت الفجوة بين مستوى التشغيل الكامل ومستوى التشغيل الحالى(٢) · ويفسر اتساع هذه الفجوة بسببين · أولهما أن ضخامة الجهاز الانتاجى تسمح بمستوى مرتفع من الانتاج · وثانيهما : أنه من الصعب ضمان الطلب الفعال الذى يكفى لتبرير التشغيل الكامل للجهاز الانتاجى المتقدم ، وذلك لأمرين يعودان الى طبيعة التقدم الاقتصادى(٣) ، وهما :

أولا : عدم زيادة الاستهلاك بكمية الزيادة فى الدخل وهو ما يعنى انخفاض الميل للاستهلاك ·

وثانيا : انخفاض الحافز للاستثمار ·

ويفسر انخفاض الميل للاستهلاك بطبيعة التقدم الاقتصادى · فاستمرار هذا التقدم وهو يتمثل فى استمرار ارتفاع مستوى الدخل الفردى الحقيقى · انما يؤدى الى انخفاض الميل للاستهلاك ، وبالتالى ارتفاع مكمله ، وهو الميل للادخار ، أى أن الزيادات المتتالية المتساوية فى الدخل الفردى الحقيقى يترتب عليها زيادات متناقصة فى الاستهلاك

---

(١) Keynes : General Theory. op cit, p. 31 .

(٢) رفعت المحجوب (د٠) : الطلب الفعلى · مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو · الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع القاهرة ، ١٩٦٣، ص ١٨٥ ·

(٣) رفعت المحجوب (د٠) : الطلب الفعلى · مرجع سبق ذكره ص ١٨٨·

وزيادات متزايدة فى الادخار . ويحدث هذا الاتجاه دون أى حفز أو اغراء من مستوى الفائدة السائد ، بل أنه من المحتمل أن يحدث حتى فى ظل معدل للفائدة مساو للصفر . ذلك أنه بتجاوز الدخل الحقيقى للفرد المستوى اللازم لاشباع حاجاته الأساسية يأخذ الفرد فى الموازنة بين اشباع كماليات اليوم أو الاحتياط لأحداث الغد . وكلما تزايد مستوى دخل الفرد ، كلما حدث لديه تغليب احتياجات الغد ، بسبب أنه يكون قد أشبع كل أو أغلب حاجاته المحسوسة اليوم ولم يبق أمامه الا الادخار ، حتى وبدون الحصول على فائدة عنه ، أى أنه بارتفاع الدخل القومى فى دولة ما ، يتناقص باستمرار النصيب النسبى للاستهلاك القومى من الزيادة فى الدخل بينما يرتفع باستمرار النصيب النسبى للادخار من نفس هذه الزيادة . ولا شك أن استمرار التقدم انما يشترط امكانية تحويل هذا القدر المتزايد من المدخرات الى استثمارات محققة (١) .

وثانيها : أن حقيقة التعادل الدائم بين الادخار والاستثمار كشرط لضمان مستوى معين للدخل أو للحفاظ عليه ، انما تصطدم بعقبة ضعف الحافز للاستثمار بسبب ضيق فرص الاستثمارات الجديدة فى البلاد المتقدمة ، وهو ما يؤدى الى انخفاض الكفاية الحدية المتوقعة للاستثمارات الجديدة . ولما كان شرط توازن الاستثمار هو تعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، فان اتجاه معدل الكفاية الحدية نحو الانخفاض ، بتزايد الاستثمارات فى البلاد المتقدمة ، يتطلب سير معدل الفائدة فى نفس الاتجاه التنازلى ، وهو ما يوضح أن معدل الفائدة المرتفع انما يقف حجر عثرة فى سبيل استمرار النمو والتقدم الاقتصاديين . فان استمرار التقدم انما يقتضي استمرار معدل الفائدة فى الانخفاض تشجيعا للاستثمارات الجديدة ذات الكفاية الحدية المنخفضة (٢) .

---

(١) Keynes : The General Theory. p. 27.

(٢) ظهرت حديثا بعض الكتابات التى تهون من شان الاتجاه التنازلى للكفاية الحدية للاستثمارات الجديدة ، بالاستناد الى دور المنظم ووظيفة مدير الاعلان فى البلاد المتقدمة . فالمنظم الكفء يستطيع بحرصه على الابتكار ، بقيامه بتطبيق المكتشفات العلمية الجديدة فى مجال الانتاج للسوق ، وهو ما يعنى ظهور سلع جديدة فى السوق أو اكتشاف استعمالات جديدة للسلع المعروفة ، أو طرائق

خلاصة كل ما تقدم أن الخطر الحقيقى الذى يحيط بالبلاد المتقدمة انما يتمثل فى شبح أزمات « قصور الاستهلاك » . والواقع أن جوهر أزمات « قصور الاستهلاك » انما يتمثل فى وجود طائفتين اجتماعيتين متناقضتين فى المقدرات والرغبات (١) .

طائفة فقيرة معدمة لها ميل حدى للاستهلاك مرتفع ، ومن ثم فهى تملك الرغبة فى الاستهلاك ، ولكنها من ناحية أخرى لا تملك القدرة عليه . وهذا تناقض .

وطائفة غنية متخمة لها ميل حدى للاستهلاك منخفض ، ومن ثم فهى تملك المقدرة على الاستهلاك ، ولكنها من ناحية أخرى تفتقد الرغبة فيه . وهذا تناقض آخر .

ومحصلة هذين التناقضين هى أن الذين يملكون لا يستهلكون ، والذين يرغبون فى الاستهلاك لا يجدون ، وبذلك ينخفض الاستهلاك القومى للجماعة ككل ، ويقصر عن أن يستوعب الانتاج الجارى للجهاز الانتاجى القائم . وتكون النتيجة النهائية لهذا كله هو حدوث الكساد والبوار وحلول البطالة ، حيث يتم تشريد آلاف ، وربما ملايين ، العمال . وايقاف جزء من الطاقة الانتاجية للجهاز الانتاجى .

جديدة لانتاج هذه السلع أو اكتشاف مصادر جديدة للمادة الخام . يستطيع المنظم الكفء بهذه الوسائل خلق طلب متزايد على انتاجه من جهة وتخفيض تكاليف هذا الانتاج من جهة أخرى . وكلا الامرين يعنى امكان ارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال . كذلك فان مدير الاعلان باتقانه لفنون الاعلان الجيد والدعاية الناجحة يستطيع أن ينفذ الى ضمير المستهلك بل ويسيطر على تفكيره ومحركات سلوكه ، بحيث يكون سيدا آمرا مطاعا ، بما يؤدى الى ازدياد تصريف المنتجات ، وبالتالى رفع الكفاية الحدية للاستثمار .

ومع تسليم الباحث بالجدوى الاقتصادية لمثل هذه الجهود ، فانه لا يرى لها أثرا الا فى رفع الكفاية الحدية للاستثمار مؤقتا ، ولفترة قصيرة ، أو فى الابطاء من معدل الاتجاه التنازلى للكفاية الحدية ، دون أن تلغى هذه الجهود الاتجاه العام لمعدل الكفاية الحدية نحو الهبوط بتزايد الاستثمارات فى البلدان المتقدمة .

انظر : Henderson (J.S.) : op. cit, p. 128 — 129 .

(١) أبو الاعلى المودودى : الربا . مرجع سبق ذكره . ص ٣٣ — ٣٤

وتتضح الخطورة الحقيقية لأزمات « قصور الاستهلاك » اذا ما أخذنا فى الحسبان أن قصور الاستــــتهلاك انمـــا يعنى فى ذات الوقت تزايد المدخرات ، وهو أمر يصطدم بعقبة صعوبة توظيف هذا القدر المتزايد من المدخرات ، بسبب ضيق فرص الاستثمارات الجـديدة فى البلـــدان المتقدمة . ومن المعلوم أنه ما لم يتأت للمجتمع توظيف كل مدخـراته فى مختلف وجوه الاستثمار ، فلا بد للدخل القومى أن ينخفض ، حتى يمكن للادخار القومى بالتالى أن ينخفض حتى يتعادل مع المقـــدرة الضعيفة للمجتمع فى استيعاب الاستثمارات الجديدة (١) .

ولا شك أن الربا انما يعد فى مقدمة العوامل المسئولة عن ظهور هذا التركيب الاجتماعى المتناقض الذى تمخض فى النهاية عن احتدام أزمات « قصور الاستهلاك » فبسبب الربا ثم تركيز الثروات الكبيرة فى أيدى أفراد قلائل قالوا بحجة أن تركز رأس المال هـــو شرط أســـاسي لاستمرار النمو والتقدم الاقتصاديين .

وبذلك تكون السياسة الواجبة الاتباع ، فى مواجهة أخطار قصور الاستهلاك ، هى حفز الاستهلاك نحو التزايد عن طريق كافة الوسائل الممكنة ، ومنها تخفيض سعر الفائدة ، فتخفيض سعر الفائدة فضـــلا عن أنه سوف يحفز الاستهلاك الى حد ما ، الا انه كذلك يمارس فعالية أكثر فى حث التقدم عن طريق اتاحة الفرصة للاستثمارات الجـــديدة الممكنة ، ذات الكفاية الحدية الأقل .

فالحق أن علاج المشاكل الاقتصادية للدول المتقدمة ، انما يكمن فى ازالة الأسباب التى تحدو بالناس الى التقتير والامساك والحـــرص على تكديس الثروة ، ويتم تحقيق هذا عن طريق خلق الظروف التى يطمئن فيها الناس الى نيل العون والمساعدة عند حاجتهم وشـدتهم ، حتى لا يشعروا بالحاجة الى جمع المال أصلا . كما ينبغى كذلك محاربة الاكتناز عن طريق فرض الزكاة على الثروة المختزنة .

والواقع أن الربا انما يصيب المجتمع بالمضرة مرتين (٢) . مرة

---

(١) Keynes : The General theory. p. 29 .

(٢) أبو الاعلى المودودى : الربا . مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

بأنه قد دفع الأفراد الى التقتير وامساك المال وعدم انفاقه على شراء المنتجات التى يعرضها المجتمع فى الأسواق ، مما يعرض الاقتصاد الاجتماعى لازمات « قصور الاستهلاك » ومرة أخرى بأن توزيع الدخل القومى لا يتم على أساس من « المشاركة » أو « المضاربة » بل تم اقراض المجتمع مال بعض أفراده ، وصار من حقهم أن يحصلوا بذلك على عائد ثابت يقينى مضمون ، دون أن يقدموا عملا أو يبذلوا جهدا ، وبصرف النظر عن نتائج استعمال قروض المرابين ، بين الربح أو الخسارة . وقد أصبح المجتمع المسكين حيرانا ، ولا يزال يزداد حيرة فوق حيرته ، حيث لا يدرى كيف يخلص نفسه من أداء هذا الدين مع رباه ، لأن البضائع التى ينتجها بهذا المال ، المستقرض بالربا ، لا تستهلك فى السوق الا بصعوبة شديدة تزداد يوما فيوم . وبذلك تكون من أفضال الربا على الانسانية أن أصبحت مصلحة المرابى ونفعه ، وليس مصلحة الجماعة بأسرها ، هى مؤشر وموجه استغلال المال ، حيث لا يوظف الرأسمالى نقوده الا فى الوجوه التى تعود عليه بأكبر عائد ربوى ممكن ، بصرف النظر عن مدى فائدة هذه الوجوه للمجتمع . فالرأسمالى يفضل اقراض مشروع لانتاج الخمور على اقراض مشروع لبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل طالما أن المشروع الأول يستطيع أن يقدم للرأسمالى معدلا أكبر للربا . ولتذهب ، بعد ذلك ، مصلحة المجتمع الى الجحيم .

فالعلاج اذن لمشاكل البلاد المتقدمة لا يكمن فى رفع سعر الربا ، لتشجيع المرابين . بل ، وعلى العكس من ذلك وكنتيجة للتحليل المتقدم ، ينحصر هذا العلاج فى تخفيض سعر الفائدة ويكون العلاج كاملا وشاملا بالغاء الفائدة نهائيا ، باعتبار ذلك محركا رئيسيا لحفز التقدم واستمراره . ولسوف يوضح الباحث ، فى مكان آخر من هذا البحث ، كيف يمكن تحقيق ذلك الأمل المنشود فى التخلص من أخطبوط الربا نهائيا .

المطلب الثانى

الربا والنمو الاقتصادى فى البلاد الآخذة فى النمو

والبلاد الآخذة فى النمو هى بلاد ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى مع التسليم بامكان رفع مستوى الرخاء

الاقتصادى لسكانها بوسائل معروفة وفعالة عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لواقع الحياة فيها ٠ ومن ثم فان التنمية الاقتصادية انما تعتبر الشغل الشاغل للبشر فى محيط هذه البلدان ، وعلى مستوى الفكر والعمل معا ٠ والتنمية الاقتصادية ، فى جوهرها ، ليست سوى الارتفاع بالمعدل الفعلى لتراكم رأس المال الحقيقى ٠ والسبيل الوحيد لذلك هو توفير الموارد المالية بأقصي مقادير ممكنة ، وتوجيهها لتمويل مشروعات الاستثمار والتنمية ٠

والموارد المالية قد تكون محلية أو دولية

وفيما يتعلق **بالموارد المحلية** ، فانها تتكون من مدخرات القطاع الحكومى وقطاع الأعمال وقطاع العائلات ٠

أما مدخرات القطاع الحكومى فهى الفرق الموجب بين الايرادات العامة (وأهمها الضرائب) والنفقات العامة ٠ ويتم ظهور المدخرات الحكومية عندما تكون ميزانية الحكومية فى حالة فائض ، وهو ما يتوقف على سياسة الايرادات العامة ، وبالذات السياسة الضريبية ، وعلى سياسة الانفاق العام ، وهذه تتوقف الى حد كبير على الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ، فيما يتعلق بنوع الخدمات والضمانات والتيسيرات التى ترى الحكومة أنه يقع على عاتقها توفيرها للمجتمع وللفرد ٠

ومن الجلى أن الانفاق الحكومى على الاستثمار انما يتنافس مع الانفاق الحكومى الجارى (الاستهلاك الحكومى) فيما يستطيع أى منهما أن يستأثر به من حصيلة الضرائب ٠ ومما يلاحظ هنا ، سرعة تزايد الاستهلاك الحكومى فى البلاد الآخذة فى النمو ، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة عن عام ١٩٦٥ الى أن الاستهلاك الحكومى بهذه البلاد قد زاد بضعف سرعة تزايد الاستهلاك الخاص ، وبسرعة تزيد كثيرا عن سرعة تزايد الاستثمار الكلى ٠ ومكمن الخطورة هو أن هذا الاتجاه مازال واقعا للآن ، بل وتتزايد درجته فى السنوات الاخيرة (١)

---

(١) محمد زكى شافعى (د٠) : التنمية الاقتصادية ٠ الكتاب الثانى دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٥ ٠

ويثير هذا الوضع ، بطبيعة الحال ، أهمية وضرورة ضغط الانفاق الجارى للحكومة حيث يسلم الباحث بوجود حدود واسعة لكبح جماح الاسراف الحكومى ، حتى مع التسليم بما تفرضه النزعات الاشتراكية على عاتق حكومات هذه البلدان من التوسع فى تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها • كما يشير الباحث الى ضرورة الارتفاع بمستوى الكفاءة الحكومية فى الادارة العامة ، وبالمثل مازال المجال واسعا للارتفاع بمستوى كفاءة الأجهزة الضريبية فى تحصيل الايرادات الضريبية ، بما يؤدى الى ارتفاع حصيلة الضرائب • وجدير بالذكر ، فى هذا المجال ، أنه بالقياس الى البلاد المتقدمة ، تتميز البلاد الآخذة فى النمو ، عموما بانخفاض نسبة الضرائب الى الدخل القومى ، بما يسوغ معه القول بأن المجال مازال متسعا لتعزيز الادخار القومى عن طريق الضرائب •

أما فيما يتعلق **بادخار قطاع الأعمال** ، فهناك قول شائع مؤداه أنه كلما ارتفع نصيب الأرباح من الدخل القومى ، كلما ارتفع مستوى الادخار من هذا الدخل • ومع ذلك ففى مقام مناقشة هذا القول تنبغى التفرقة بين قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام •

فبالنسبة **لقطاع الأعمال الخاص** ، فان مدخراته انما تتمثل فى الأرباح غير الموزعة والتى لا تلبث أن تتزايد وتتراكم عاما بعد عام • فالمشروعات الاقتصادية انما تقوم بتكوين المدخرات عن طريق احتجاز جزء من الأرباح بلا توزيع ، بدافع عديد من البواعث مثل (١) :

١ ــ باعث تحسين المشروع وتدعيمه ، بادخال انتاج سلع جديدة، أو استعمال آلات حديثة ، أو افتتاح فروع اضافية جديدة للمشروع ، أو تمويل خطة طموحة للدعاية والاعلان بهدف مد نطاق السوق أمام المشروع الى آفاق جديدة •

٢ ــ باعث التوسع ، ويتمثل فى تكوين أموال سائلة للقيام بمشروعات جديدة ، دون الالتجاء الى الاقتراض •

---

(١) Keynes : The General Theory. p. 56.

٣ ـ باعث السيولة ، ويتمثل فى الاحتفاظ برصيد نقدى لمواجهة الاحتمالات والصعوبات المالية والازمات .

٤ ـ باعث الحكمة المالية التى تقضي بتكوين احتياطى نقدى زيادة عما يستلزمه النشاط العادى للمشروع فضلا عن مواجهة الصعوبات المالية المتوقعة ، حتى يستعمل هذا الاحتياطى فى تسديد ديون المشروع ، وفى استهلاك أصوله بمعدل أسرع من معدل الاستعمال ومعدل التقادم الفنى .

وهذه البواعث بالنسبة للمشروعات أكثر فاعلية ، فى تكوين المدخرات ، من سعر الفائدة . حيث تستمر هذه البواعث قوية الفاعلية فى احتجاز الأرباح ، حتى مع انخفاض سعر الفائدة السائد . فالغاء الربا نهائيا لن يؤثر اذن فى مدخرات قطاع الأعمال الخاص ما دامت هذه البواعث لها فعاليتها فى تركيم المدخرات ، حتى مع التسليم بأن الغاء الربا على القروض قد يضعف فعالية بعض هذه البواعث نتيجة لأنه سوف يصير فى مقدور المشروع الاقتصادى أن يحصل على المال بسهولة ، وفى الوقت المناسب ، وبدون أعباء .

انما مكمن الخطر الذى قد يشل فعالية هذه البواعث ، ويضعف بالتالى من الاتجاه الى تركيم المدخرات واحتجاز الارباح ، فى نطاق المشروعات الخاصة ، انما يتمثل فيما يجول بخاطر العديد من رجال الأعمال ، حيث تمضي البلاد قدما فى طريق التحول الاشتراكى ، من أن توسع المشروع الخاص انما يقترب به من خطر التأميم ، الأمر الذى ينحو برجال الأعمال الخاصة الى العزوف عن احتجاز الأرباح وتكوين المدخرات . وينعكس أثر ذلك فيما نلاحظه على طبقة أرباب المشروعات الخاصة ، فى محيط البلاد الآخذة فى النمو فى اطار من التحول الاشتراكى ، من اتجاهها الى استيراد أنماط الاستهلاك الغربية ، فضلا عن ممارسة العديد من صور الاستهلاك التفاخرى والبذخ المرتبط بالطقوس الاجتماعية المختلفة .

أما بالنسبة **لمدخرات قطاع الأعمال العام** ، فانها انما تتمثل فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها . وتتوقف أرباح هذه المشروعات على عاملين (١) .

---

(١) محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية الكتاب الثانى . مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

الأول هو الاثمان التى تباع بها المنتجات ، والأثمان التى تستجلب بها المواد الخام ، فضلا عن مستوى الأجور والمرتبات للعاملين .

أما **الثانى** فهو تطور مستوى الكفاءة الانتاجية فى جملة هـــذه المشروعات .

ومن هنا فان رفع مدخرات قطاع الأعمال العام أمر لا يتسـنى بلوغه عن طريق رفع سعر الفائدة ، فهذا هراء لا مجال لنقاشـــه ، ولا جدوى منه ، انما سبيل رفع هذه المدخرات هو كبح جماح الاسراف ومكافحة الضياع الاقتصادى فى مشروعات القطـاع العام ، والعمــل باستمرار على رفع مستوى الكفاءة الانتاجية لوحدات هذا القطاع ، فضلا عن الحفاظ على التناسب القائم بين تكاليف الانتاج والايرادات الناجمة عن تصريف هذا الانتاج ، فى اطار من الاستقرار النقدى المتمثـل فى الثبات النسبى للأثمان ، ذلك أنه اذا ما ارتفعت تكاليف الانتاج ، فما لم نسمح لهذا الارتفاع أن ينعكس فى ارتفاع أثمان بيع المنتجات ، فلا مناص من أن يتمخض ارتفاع تكاليف الانتاج عن انكماش الأرباح التى يحققها القطاع العام ، بل وربما عن تكبد خسائر . ولا شك أن حدوث احدى النتيجتين السابقتين انما يضر بحجم المدخرات التى يستطيع القطاع العام أن يوفرها لعملية التنمية . وأكثر من هذا سوءا أن نسمح للارتفاع فى تكاليف الانتاج أن ينعكس فى أثمان بيع المنتجات ، حفاظـا على التناسب بينهما ، بهدف عدم الاضرار بأرباح القطاع العام ومدخراته ، ذلك أن ارتفاع أثمان بيع منتجات القطاع العام ، وهو يشكل جانبـا كبيرا من جهاز الانتاج ، انما ينزلق بالاقتصاد القومى كله الى هاوية التضخم . وليس هنا المجال للحديث عن مخاطر التضخم بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية ، فأقل ما يقال عنها أن التضخم يلتهم ثمار التنمية ويرفع من تكاليفها ، ويؤخر ظهور نتائجها ، ويسيء الى صورة توزيع الدخل القومى .

أما **ادخار القطاع العائلى** ، فانه عبارة عن الفرق بين دخـول الأفراد الممكن التصرف فيها بواسطتهم ، وبين الاستهلاك الخاص . وتتخذ

مدخرات القطاع العائلى عدة صور ، أهمها ثلاث ، هى (١) .

١ ـ الاستثمار المباشر ، ويستولى على جانب هام من الادخار فى الريف ، ومثاله ما يبذله الفلاحون فى اصلاح وصيانة مزارعهم ، واقتناء الآلات والتجهيزات الزراعية ، فضلا عن بناء المساكن الريفية . ويتميز هذا النوع من الادخار بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر ، وبعدم امكان تحويله للاستخدام من قطاع الى آخر من قطاعات الاقتصاد القومى ، فضلا عن عدم مرونته بالنسبة لمعدل الفائدة . فسعر الفائدة السائد لا يمارس على هذا الادخار أى تأثير ظاهر يعتد به .

فرفع معدل الفائدة لا يعتبر محفزا لهذا النوع من الادخار ، كما أن الغاء الربا نهائيا لن يترتب عليه التأثير بالنقص فى هذه المدخرات ، لأن بواعثها انما تكمن فى أسباب معيشية أقوى من مجرد اعتبارات الفائدة .

٢ ـ المدخرات التعاقدية ،مثل عقود التأمين ، وقد تعددت اليوم أنواعها ووظائفها ومجالاتها ، وكذلك نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات . وتتميز الصورتان الأخيرتان بمالهما من صفة اجبارية ، فهما لا يتوقفان على معدل الفائدة السائد ولا يحدثان باغراء منه بل بأمر اجبارى صادر بقانون . بل أنه حتى فى ظل عقود التأمين ، وحيث يستبقى للفرد الخيار بين أن يستمر أو يتوقف عن دفع الأقساط فان المدخرات التعاقدية تتميز بدرجة مرموقة من الثبات ، لأن التوقف عن الدفع يحيق بالمتعاقد ثمة خسارة .

ولا يعتقد الباحث فى وجود تأثير ظاهر لمعدل الفائدة على حجم المدخرات التعاقدية للأفراد ، بسبب أن جانبا من هذه المدخرات يحدث بصفة اجبارية ، بصرف النظر عن معدل الفائدة ، والجانب الآخر يحدث بدافع من بواعث أقوى فى الحاحها من مجرد جنى الفائدة ، ومثالها

---

(١) عبد الحميد محمد القاضي (د.) : تمويل التنمية الاقتصادية (رسالة دكتوراة من كلية الحقوق جامعة الاسكندرية) . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية ،١٩٦٩. ص ٦٤ ـ ٦٥ .

ضمان مستقبل الورثة وحمايتهم بترك ثروة لهم ، أو تمكينهم من اتمام تعليمهم ، فضلا عن الاحتياط ضد الشيخوخة والعجز والحوادث والوفاة .

٣ – الزيادة فى الأصول السائلة حيازة الأفراد . سواء تمثلت فى أرصدة نقدية أم فى أصول مالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار . وها هنا المجال لظهور تاثيرات الفائدة على مدخرات الأفراد ، وعلى صورة توزيع هذه المدخرات بين أوعية الادخار المختلفة . ولكن لا ينبغى الظن بأن الفائدة هى العامل الوحيد المؤثر فى تكوين هذه المدخرات ، وفى شكل توزيعها ، بل ربما ليست هى العامل الأول أو الأهم ، اذ توجد معها عوامل أخرى كثيرة .

ويتوقف مستوى الادخار بالقطاع العائلى على عوامل شتى ، لا شك أن أهمها ، على الاطلاق ، هو مقدار الدخل ، وبنيان توزيعه ، ومدى استقراره . ومع هذا لا يقول أحد اليوم أن هناك ارتباطا محكما بين التغيير فى الدخل والتغيير فى الادخار ، اذ يدخل الاقتصاديون ، اليوم ، فى الاعتبار عوامل عديدة أخرى ، من بينها حجم الأصول السائلة وتوقعات الارتفاع أو الانخفاض فى الأثمان . يضاف الى هذا طبيعة مهنة المدخر ، ونوع انتمائه الجغرافى الى الريف أو الحضر ، فضلا عن القيم والعادات الاجتماعية ، ولا يقل عن هذا فى الأهمية ما تمارسه العوامل السياسية من حيث الاستقرار السياسي ، بما يشيع عنه من جو الطمأنينة فى الحاضر والثقة فى المستقبل ، ومن حيث التقلبات السياسية ، وما تثيره من انعدام الثقة فى الحاضر والنظرة بعين الشك الى المستقبل ، بما يترتب على الظرف الأول من حفز الأفراد على الادخار ، وما ينجم عن الظرف الثانى من عزوف الأفراد عن الادخار . وبعبارة مجملة ، فانه ، فى أية لحظة من الزمن ، يتوقف الادخار على المفعول المشترك لمجموعة من العوامل التى من شأنها أن تزيد أو تقلل من رغبة المجتمع فى الادخار ومقدرته عليه .

ويلاحظ أن مستوى الادخار فى البلاد الآخذة فى النمو شديد الانخفاض بالقياس الى الاحتياجات المالية اللازمة للتنمية (١) . ويرجع

---

(١) U. N. : Capital Development Needs of The less Developed Countries. 1962. p. 2—4.

هذا الانخفاض فى الادخار ، بالدرجة الأولى ، الى ظاهرة انخفاض الدخول ، ولكون الادخار ، على ما نعلم ، دالة للدخل . والملاحظ ، فى محيط كثير من هذه الدول ، أنها كثيرا ما تتبنى سياسات ادخارية خاطئة مؤداها الاعتماد على الاغراء بسعر الفائدة المرتفع كحافز لتنشيط الادخار . والحق أن ارتفاع سعر الفائدة لا يفعل شيئا مذكورا فى تعضيد المدخرات فى وسط محيط من الفقر . ذلك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدى الى ارتفاع الميل للاستهلاك ، ويزيد الطين بلة ما نلاحظـــه من ارتفاع معدلات النمو السكانى بهذه البلدان ، مما يضغط باستمرار على مستوى الدخل الفردى نحو الانخفاض ، ويزيد من الاستهلاك بالتالى . ومن هنا كانت الحلقة المفرغة التى يدور فيهـــا جانب عرض رؤوس الأموال ، فانخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الادخـــار وبما يرتب بدوره انخفاض الاستثمار، وما يتتبعه ذلك من انخفاض الدخل الذىيقود من جديد الى انخفاض الادخار ... وهكذا تستمر الحلقة المفرغة (١). ومن هنا جاء القول بضرورة الدفعة القوية (Big Push) حتى يتسنى بفضلها الارتفاع ، ارتفاعا مذكورا ، بمستوى الدخل الفردى ، وبالتالى بمستوى الادخار . ذلك أن من شأن ارتفاع الدخل أن يسير الارتفـــاع قدما بالادخار ، بحيث يصبح اطراد زيادة الادخار ظاهرة آلية تلقائية لا تمارس ضغطا على الاقتصاد القومى . فما يخفى ، بطبيعة الحال ، ان من شان ارتفاع الدخل الفردى ، زيادة المقدرة على الادخار دون أن تتمخض الزيادة فى الادخار عن حرمان الفرد مما درج على استهلاكه من السلع والخدمات .

فعلاج ظاهرة انخفاض مستوى الادخار بالبلاد الآخذة فى النمو سبيله هو « الدفعة القوية » متمثلة فى ضرورة توافر قـــدر أدنى من الجهد الانمائى لعملية التنمية ، حتى يتسنى للاقتصاد القومى أن يصل الى مرحلة الانطلاق الذاتى فى معارج التقدم ، وليس السبيل لرفـــع الادخار ، بهذه البلدان ، هو رفع سعر الفائدة لاغراء المدخرين . هذا فضلا عن أن رفع سعر الفائدة يضر بالتنمية ، ويؤدى على المدى الطويل الى الاضرار بالمدخرات بالتبعية لعدة أسباب .

---

(١) Gunnar Myrdal : Asian Drama. An Iquiry into the Poverty of Nations. Vol. 11. 1968. p. 709—721.

وأول هذه الأسباب هو أن سعر الفـــائدة المرتفـــع يعـــد مثبطا للاستثمارات الجديدة . على الأخص استثمارات القطاع الخاص . ويزيد من خطورة هذا الأمر ، أن هذه الاستثمارات انما تعمل فى ظل كفاية حدية منخفضة للاستثمار . اذ أنه على الرغم من اتساع فرص ومجالات الاستثمارات الجديدة بالبلاد الآخذة فى النمو ، ووجود ميادين بكر عديدة لتوظيف رأس المال ، حيث تعانى هذه البلاد من ظاهرة الجدب فى كثير من نواحى الاستثمار ، قد يوحى بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال امام مشروعات الاستثمار الجديدة ، فان العكس هو الصحيح لانه حيث تزداد مخاطر الاستثمار فى هذه البلدان ، وحيث تنخفض ، الى حد كبير ، بل ومثير للرثاء ، كفاءة مشروعات رأس المال الاقتصادى والاجتماعى المشترك ، وأهمها الهياكل الرئيسية للانتاج ، وحيث يضيق نطاق السوق الداخلية ، بسبب ضعف القوة الشرائية للســـكان . حيث تسود مثل هذه الظروف ، لا يستطيع المستثمرون الجدد أن ينظروا بعين التفاؤل الى أرباحهم المتوقعة . ان هـــذا الواقـــع هو ما يترجمـــه الاقتصاديون فى قولهم بأنه « على الرغم من أن البلاد الآخذة فى النمو تتمتع بوجود فرص واسعة للاستثمار ، فانها تعانى ، فى نفس الوقت ، من ظاهرة انخفاض الحافز للاستثمار » (١) وهو ما يعنى أنه فى محيط جمهرة البلدان الآخذة فى النمو ، تلزم التفرقة بين اصطلاحى « فرص الاستثمار » وهى واسعة رحبة ، و « الحافز على الاستثمار » وهـــو منخفض (٢) .

والسبب الثانى هو أن ارتفاع معدل الفائدة انمـــا يزيد من عبء الاقتراض على عاتق مشروعات التنمية وهو أمر لابد له أن يتمخض عن احدى نتيجتين : **الأولى** هى اضعاف الحافز على الاســـتثمار بسبب أن ارتفاع الفائدة يزيد من تكلفة الاستثمار ، ويقلل بالتالى من الربح المتوقع

---

(١) رفعت المحجوب (د.) : السياسة المالية فى البلاد المتخلفة . مجـــلة القانون والاقتصاد . القاهرة . سبتمبر ــ ديسمبر ١٩٥٧ . ص ٩٣ .

(٢) يخلط كثير من الاقتصاديين بين فرص الاستثمار والميل أو الحافز على الاستثمار . ومنهم مثلا

Leipenstein (H.) : " Economic Beckwardness and Economic Growth " London. 1966. p. 125.

له ، وهو ما يخفض ، بالتبعية ، الكفاية الحدية لرأس المال . وتكون محصلة هذا كله هو عرقلة الاستثمارات بما يضر بعملية التنمية الاقتصادية وتترتب **النتيجة الثانية** فى حالة ما اذا سمحنا لارتفاع سعر الفائدة ، وهو يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، أن ينعكس فى ارتفاع أثمان بيع المنتجات ، حتى تخفف من عبء ارتفاع سعر الفائدة ، على عاتق مشروعات التنمية ، بما لا يضعف الحافز على الاستثمار . فلا شك أن قبول ارتفاع الاثمان كثمن لحفز الميل للاستثمار لن يلبث أن يصيب الاستثمار القومى فى مجموعه بعدوى التضخم .

وهناك من الدول المتخلفة من أراد أن يتلافى النتيجتين السالفتين، ويتجنب ويلاتهما ، عن طريق اتباع سياسة نقدية مؤداها التمييز فى معدل الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى ، بالنظر الى الاغراض التى يقدم من أجلها القرض أو التسهيل . ومؤدى هذه السياسة أن تمنح القروض بتسهيلات كبيرة وبفائدة منخفضة للمشروعات التى تثبت الدراسات أهميتها الحيوية للتنمية الاقتصادية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية وقد أثبتت هذه السياسة فعالية واضحة فى حفز الاستثمار فى المشروعات التى منحت لها هذه التسهيلات ، وحيث لم يسأ استخدامها .

والواقع أن نجاح هذه السياسة فى هذا النطاق المحدود ، انما ينبىء بما يمكن أن يلاقيه تعميمها من فلاح . ولا يتم هذا التعميم الا بالغاء الفائدة على الاطلاق ، حيث تستطيع المشروعات الناجحة أن تؤكد نجاحها وتدعمه أكثر بما يفيد المصلحة القومية ، أما بالنسبة للمشروعات الأقل كفاءة ونجاحا ونفعا بالنسبة للاقتصاد القومى ، فان الغاء الفائدة على قروضها انما يتيح لها الفرصة لتحسين ظروفها واثبات وجودها . ومع ذلك فان **تفاوت معدلات الربح** يكون كفيلا بالتمييز بين النوعين من المشروعات ، بما يضمن ترشيد استخدام الموارد القومية .

بقيت للباحث كلمة متعلقة بعدم فعالية السياسة النقدية ، فى محيط البلدان الآخذة فى النمو ، وهو ما يعنى عدم ملاءمة هذه السياسة ، وعلى الأخص سياسة سعر الفائدة ، لتحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية لهذه البلدان (١) .

ذلك أن السياسة النقدية الواجبة الاتباع فى البلاد الآخذة فى النمو انما تتمثل فى ضرورة تحديد سعر الفائدة والاحتفاظ به عند المستوى الملائم لرفع الطلب على أموال الاستثمار . ومع هـذا فان السياسة النقدية فى البلاد المتخلفة لا تتمتع بالفاعلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، بسبب عدم نمو السوق النقدية والسوق المالية ، وعدم مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وعدم مرونة الاستثمار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . وهذه العوامل كلها تفقد تفضيل السيولة فاعليته فى التأثير على سعر الفائدة ، كما تقلل من أثر سعر الفائدة فى تفضيل السيولة وفى حجم الائتمان ، وفى حجم الاستثمار . وتتضح هذه الحقائق بالنظر الى ثلاثة أمور متكاملة .

الأمر الأول : هو ضعف سياسة تفضيل السيولة بغرض المضاربة ، وقلة أهمية الآثار التى يمكن أن تنجم عن هذه السياسة فى سعر الفائدة فى البلدان الآخذة فى النمو ، بسبب ضيق السوق المالية وعدم انتظامها وهو ما يسلب تفضيل السيولة بدافع المضاربة فاعليته التى يتمتع بها فى الأسواق المالية الكبيرة ، ويشكل بالاضافة الى ذلك مصدر خطورة للسياسة المطلوبة ، اذ أن أى تغيير محدود فى طلب أو عرض السندات يؤدى ، ونظرا لضيق السوق المالية ، الى تغيرات واسعة وعنيفة فى قيم الأوراق المالية ، وهو ما يخرج هذه السياسة عن أهدافها ، ويؤدى الى زعزعة الثقة ، ويضر بالتالى الاستثمار .

ثم أن العلاقة بين السوق المالية والسوق النقدية ، أى بين أسعار الفائدة طويلة الأجل وأسعار الفائدة قصيرة الأجل ليست وثيقة فى هذه البلدان ، نظرا لعدم نمو السوقين ، وهو ما يضعف فاعلية سياسة سعر الفائدة فى حفز الاستثمار .

والأمر الثانى : هو صعوبة التأثير على تفضيل السيولة بدافع الاحتياط فى محيط البلدان الآخذة فى النمو ، وذلك لارتباط هذا النوع من أنواع التفضيل النقدى بظاهرة الاكتناز ، وحيث تتميز هذه البلدان

---

(١) رفعت المحجوب (د.) : الطلب الفعلى ... مرجع سبق ذكره . ص ٢٥٩ – ٢٦٤ .

بارتفاع الميل للاكتناز ، الذى يتمثل الجزء الاكبر منه فى الذهب والأحجار الكريمة • وهو ما يعنى قلة رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار ، وكذلك عدم انخفاض سعر الفائدة الى المستوى الملائم للتنمية ، بسبب عدم مرونة الاكتناز بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، حيث تتوقف ظاهرة الاكتناز على العادات الاجتماعية التى ليست لها فرصة التغيير فى المدى القصير •

والأمر الثالث والاخير : هو انخفاض مرونة تفضيل السيولة بدافع المعاملا ، حيث يعود هذا النوع من التفضيل النقدى ، فى جزء كبير منه ، الى تمويل الحاصلات الاولية للتصدير • ويتوقف لذلك على كمية هذه المحاصيل ، وعلى أثمانها ، وعلى سرعة تداولها • كما أن هذا الباعث يكون عرضة للتقلبات الموسمية نظرا للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادى فى البلاد الآخذة فى النمو ، وهو ما يؤدى الى احداث تغيرات موسمية لأسعار الفائدة القصيرة الأجل وبالتالى الى احداث تقلبات موسمية حادة فى أثمان الأوراق المالية ، وهو ما يعنى صعوبة التنبوء فى سوق الأوراق المالية ، وما يزيد بالتالى من عدم استقرار هذه السوق ، ويشكل بذلك عقبة دون توسعها •

خلاصة ما تقدم ، هى عدم ملاءمة السياسة النقدية لتحقيق التنمية فى البلاد الآخذة فى النمو •

وينتقل الباحث الآن للحديث عن الأموال الانمائية المناسبة من الدول المتقدمة الى البلدان الآخذة فى النمو بهدف التعجيل بالتنمية الاقتصادية بها •

الواقع أن العبرة المستلخصة من تجارب ما بعد الحرب الثانية ، تؤكد الأهمية الكمية للمدخرات الوطنية ، والأهمية الاستراتيجية للمدخرات الأجنبية (١) • ذلك أن المدخرات الأجنبية لا تتحصل أهميتها بالدرجة الأولى ، فى تعزيز المدخرات الوطنية ، بقدر ما تتحصل فى توفير العملات الصعبة اللازمة للحصول على واردات الآلات والأدوات

---

(١) Oskar Lange : Economic Development, planning and International Cooperation. 1961, p. 10.

والتجهيزات الانتاجية اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار . وهكذا يقدر أن الادخار الوطنى قد تكفل بتمويل ٨٥ ٪ من جملة الاستثمارات فى البلاد الآخذ فى النمو عموما ، خلال عقد الستينيات ، بينما تكفلت المدخرات الأجنبية بتمويل الباقى (١) .

ويذهب تقرير الأمم المتحدة عن انسـيـاب رؤوس الأموال طويلة الأجل والمنح الحكومية من البلاد المتقدمة الى البلاد الآخذة فى النمـو خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ ، الى أن هذا الانسياب لم يقل فى أية سنة من هذه السنوات عن نحو ٢٥ ٪ من اجمالى تكوين رأس المال بالبلاد الآخذة فى النمو ، أو عن ٤ ٪ من الناتج القومى الاجمالى بها ، أو عن ٢٦ ٪ من جملة وارداتها (٢) .

واذا كانت التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ، انما تعد اليوم مسئولية دولية ملقاة على عاتق الدول المتقدمة والدول الآخذة فى النمو على السواء ، فان أحدا لا يمارى اليوم فى أن الدول المتقدمة قد اخفقت تماما فى الارتفاع الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقها فى مجـال تقديم القروض والتسهيلات اللازمة للدول المتخلفة . يوضـح هذا أن انسياب الأموال الأجنبية ، خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ ، من البـلاد المتقدمة الى البلاد الآخذة فى النمو ، لم يتجاوز ٦ر٠ ٪ من النـاتج القومى الاجمالى بالبلاد المتقدمة ، أو ٣ ٪ من الادخار القومى الاجمالى بها . ويكفى فى الدلالة على ضآلة هذا الانسياب بالقياس الى امكانيات البلاد المتقدمة ، أنه على حين قدر متوسط الانسياب ، خـلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ بنحو ٤ بليون دولار سنويا ، فقد قدر ما أنفق عـلى التسليح ، فى ذلك الوقت ، بنحو ١٢٠ بليون دولار سنويا (٣) .

---

(١) Lester. B. pearson et. al. : Partners in Development Report of the Commission on International Development. 1969. p. 30.

(٢) International Flow of long—term Capital and official donations. 1963—1967—1969. p. 55.

(٣) Mohamed Zaki Shafei : Three Lecture on Economic Development. Cairo. 1970. p. 53.

ومهما يكن الامر، فلا شك فى ضآلة ما تبذله البلاد المتقدمة من جهد فى هذا السبيل • ومن هنا فان ما تناشد به الأمم المتحدة البلاد المتقدمة من العمل على زيادة الانسياب السنوى لهذه الأموال الى ١ ٪ من جملة الناتج القومى الاجمالى لها ، لا يشكل ، على أى وجه ، تحديا اقتصاديا للدول المتقدمة ، وانما يشكل ، على حد قول السكرتير العام للأمم المتحدة ، تحديا حضاريا وأخلاقيا لهذه الدول (١) •

ولا يفوت الباحث فى هذا المجال أن يلمح الى المشكلات التى تعتور انسياب الأموال الانمائية الأجنبية الى البلاد الآخذة فى النمو • وأهمها (٢) :

١ ـ عدم كفاية الانسياب للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية للبلاد الآخذة فى النمو •

٢ ـ تقلب حجم انسياب رؤوس الأموال من عام الى آخر ، وهو ما يعود الى الطبيعة الثنائية الغالبة لانسياب هذه الأموال •

٣ ـ التفاوت الكبير فى النصيب النسبى لمختلف البلاد الآخذة فى النمو من رؤوس الاموال المنسابة ، وهو ما يعود الى نوع العلاقات السياسية والاقتصادية التى تربط البلد الذى يمنح المعونة بالبلد الذى يتلقاها •

٤ ـ تقييد القروض ، كما فى اشتراط أن يخصص القرض لانشاء مشروعات معينة ، **أو تقييد استعمال القرض فى سوق معينة** ، بأن يوقف القرض على الاستيراد من بلد معين ، وهو ما يقيد من حرية البلد الآخذ فى النمو فى الانتفاع برأس المال الأجنبى •

٥ ـ على أن أهم مشكلة تعنينا بالنسبة لانسياب رؤوس الأموال الانمائية الأجنبية من الدول المتقدمة الى البلاد الآخذة فى النمو ، انما

---

(١) Regnar Nurkse : International Investiment Today in the Light of Nineteenth Century Experience. Iquilibrium and Crowth in the world Economy. 1961. p. 135.

(٢) Goran Ohlin : Foreign Aid Policies Reconsidered. 1966. p. 78 — 80 .

تتمثل فى تزايد أعباء المديونية الخارجية وهو ما يوضح الآثار الوبيلة للربا فى مجال العلاقات الدولية . فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا سريعا فى مديونية البلاد المتخلفة للبـــلاد المتقدمة ، حيث قد تزايدت الديون التى تلتزم بها حكومات البلاد الآخذة فى النمـــو ، والديون المضمونة منها ، بمعدل ١٤ ٪ سنويا خلال الستينيات ، كما بلغت هذه الديون ٤٧٫٥ بليون دولار فى منتصف عام ١٩٦٨ . وتبدو خطورة هذه الظاهرة اذا أخذنا فى الاعتبـــار ما يلابس هـــذه الزيادة السريعة فى المديونية من زيادة سريعة فى أعباء خدمة القرض (أى أعباء ســـداد الأقساط والفوائد) . وهكذا يقدر أن عبء خدمة الديون المشار اليها قد بلغ بمفرده ٤٫٧ بليون دولار سنويا ، وأن هذا العبء تزايد فى السنوات العشر السابقة بمعدل ١٧ ٪ سنويا . وتزداد خطورة هـــذه الظاهرة وضوحا اذا لاحظنا أن أعباء خدمة القروض تمتص ، فى الوقت الحاضر ما يتراوح بين ١٠ ٪ — ١٥ ٪ من حصيلة الصادرات بالنسبة لعدد كبير من البلاد الآخذة فى النمو . ويضاعف من خطورتها أيضا أنه يفرض بقاء الحجم الاجمالى لانسياب الموارد الخارجية من البلاد المتقدمة الى البلاد الآخذة فى النمو على حاله ، فان من شأن اطراد تزايد أعبـــاء القروض أن ينخفض باستمرار صافى انسياب هذه الموارد . وهكذا يقدر تقرير لمؤتمر التجارة والتنمية أنه اذا استمر انسياب القروض بالحجم الاجمالى الذى بلغه هذا الانسياب عام ١٩٦٧ . وبنفس الشروط التى منحت هذه القروض بمقتضاها ، فان من المتوقع أن يبلغ صافى الاقراض الصفر عام ١٩٧٥ ، ثم ينقلب سالبا بعد ذلك (١) ، بما يترتب على هذا من وضع هذه البلاد فى مركز عسير فيما يتعلق بالوفـــاء باحتياجات الاقتصاد القومى الأساسية من الواردات . ومن هنا لم يجد العديد من البلاد المتخلفة مفرا ، منذ أواخر الخمسينيات ، من أن يطلب من الدول الدائنة اعادة النظر فيما يقع على عاتقها من أعباء خدمة الديون ، نظرا لعدم المقدرة على مجابهة الالتزام بسداد الفوائد والأقساط المستحقة (٢) .

(١) United Nations : Conference on Trade and Development. review of International Trade and Development. 1967, pt. 11. TD/5/add I, Augest 1967. p. 50.

(٢) U. N. C. T. A. D. : Towards a New Trade Policy for Development 1967. p. 21 — 22 .

وأكثر من هذا فان للبلاد الآخذة فى النمو تجارب مريرة مع القروض الأجنبية سجلت على صفحات التاريخ • حيث قد كانت القروض الأجنبية هى الوسيلة السهلة للاحتلال السياسي والعسكرى للدول المدينة التى ترتبك ماليتها وتعجز عن السداد ، بما يؤدى اليه ذلك من تبعية اقتصادية • ثم أن أعباء هذه القروض ورباها سوف تستمر فى ارهاق أهالى البلاد المغلوبة على أمرها بالأعباء الضريبية الباهظة مما يضيق عليهم سبل العيش الكريم •

وفى أحوال أخرى كثيرا ما يلجأ المرابون الأجانب الى التوسل بحكوماتهم للحصول ، بمساعدتها ، على امتياز الاشراف على بعض المرافق الحيوية للدولة المدينة ، كالسكك الحديدية مثلا ، بما يمكن المرابين من اقتصاص رباهم الباهظ من ايرادات هذه المرافق وهو ما يعنى ، فضلا عن التبعية الاقتصادية أن هناك شطرا كبيرا من الانتاج القومى يستنزف خارج البلد ، ودون أن يعود بالرفاهية على سكانه •

ومن أشق الأمثلة على الأنفس ما فعله المرابون مع مصر ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر • وهنالك وقائع لا يكاد العقل يصدقها لولا أن الوثائق التاريخية الدامغة تسجلها • فمثلا قيل أن الخديوى « اسماعيل » باع نصيب مصر فى أسهم قناة السويس فى عام ١٨٧٥ ، الى الانجليز بحوالى أربعة ملايين جنيه تقريبا • وتقول الوثائق بأن مصر لم تأخذ هذا الثمن بل استولى عليه بعض المرابين استيفاء لما استحق لهم من الفوائد على قروضهم لمصر •

ثم أن مصر كانت محرومة من أرباح هذه الأسهم حتى سنة ١٨٩٤ ، بمقتضي اتفاقية جائرة أملاها « ديلسبس » سنة ١٨٦٩ ، فى احدى التسويات الكثيرة الغاشمة التى أجراها على حساب مصر • فلما استقرت الأسهم فى أيدى الانجليز سنة ١٨٧٥ ، طالبوا الحكومة المصرية بالتعويض عن الحرمان من الأرباح ، وفرضوا على مصر فائدة مقدارها ٥ ٪ سنوية مركبة لمدة ٢٠ سنة (أى الى عام ١٨٩٤) ، فدفعت مصر ، على مدار عشرين سنة بأكثر مما قبضت مقدما • وما نالها الا ضياع نصيبها من

أسهم شركة القناة (١) ٠

ومثال آخر ٠ فى عام ١٨٨٠ كان قد بقى لمصر حصة تقدر بـ ١٥ ٪ من ربح شركة القناة واضطرت مصر الى بيع حقها فى الأرباح بمبلغ ٨٥٠ ألف جنيه ، ذهبت سدادا لبعض الفوائد الربوية ، ولم تقبض منها مصر شيئا ، حيث اشترى هذه الحصة بعض الدائنين وأقاموا ، فيما بينهم ، شركة أسموها « الشركة المدنية ، لقبض حصة الحكومة المصرية البالغة ١٥ ٪ !!! » ٠

وكان عملها هو أن ترقب دورة الفلك ليمر العام ، فتنال جزاء ما صبرت ربحا بلغ أخيرا مليونا كاملا من الجنيهات فى العام ٠ حتى أن جملة ما حصلته الشركة المذكورة نظير انتظارها الكريم المنتج قد تجاوز ٥٠ مليونا من الجنيهات(٢) ٠

× × ×

(١ ، ٢) عيسى عبده (د٠) : الربا ودوره فى استغلال موارد الشعوب ٠ دار البحوث العلمية ٠ بيروت ٠ الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ ٠ ص ٢٦ ــ ٢٨ ٠